الاتحاد العربي للنقابات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATIO

الهيكلية المالية الدولية للانتقال المناخي

فبراير
2026

الهيكلية المالية الدولية
للانتقال المناخي
فبراير 2026

المقدمة

في السنوات الأخيرة دخل النقاش العالمي حول الانتقال المناخي مرحلة حاسمة ولا رجعة فيها لقد ضاعفت الحكومات والمؤسسات متعددة الأطراف والجهات المالية الخاصة التزاماتها السياسية وأهداف المناخ والوعود المالية، ومع ذلك لا تزال الفجوة بين الخطاب والواقع كبيرة ولا تزال البنية الدولية الحالية لتمويل المناخ غير مجهزة هيكليا للاستجابة لحجم وعجلة وعواقب التوزيع لأزمة المناخ التي تتميز بالتجزئة، والشروط، والأدوات المدفوعة بالديون، وترتيبات الحوكمة التي غالبا ما تهمش العمال والنقابات العمالي والمجتمع المدني.

بالنسبة للنقابات العمالية، خصوصا في المنطقة العربية، فإن الانتقال المناخي ليس طموحا بيئيا مجرد أو سياسة تكنوقراطية، بل هو يمثل تحولا نظاميا للاقتصادات الوطنية، وأسواق العمل، وأنظمة الطاقة، والخدمات العامة، والعقد الاجتماعي نفسه. في منطقة تتميز بارتفاع معدلات البطالة، وانتشار التفاوت، وأنظمة الحماية الاجتماعية الهشة، والصراعات، وعدم المساواة العميقة، فإن السياسات المناخية التي لا تصمم جيدا أو تمول بشكل كاف قد تزيد من سوء الظلم الاجتماعي، وتقويض العمل اللائق، وتغذي المزيد من عدم الاستقرار.

وفي الوقت نفسه، تقف المنطقة العربية عند مفترق طرق حاسم. وهي عرضة بشدة لتأثيرات المناخ بما في ذلك ندرة المياه، والحرارة الشديدة، والتصحر، وانعدام الأمن الغذائي، كما أنها مدمجة بعمق في النماذج الاقتصادية كثيفة الكربون، خاصة في الدول المصدرة للطاقة. بدون إطار انتقال عادل، قد تؤدي تدابير التخفيف والتكيف من المناخ إلى فقدان الوظائف، وعدم السيطرة على العمل، وخصخصة الخدمات العامة الأساسية. وعلى العكس، إذا تم حكمه ديمقراطيا وممول بعدل، يمكن أن يصبح التحول المناخي محركا للتوظيف الجيد والتنويع الاقتصادي والتماسك الاجتماعي.

تؤكد التأملات الأخيرة التي أجرتها مجموعة العمل المؤقتة في الاتحاد الدولي للنقابات حول الأولويات بشكل صحيح عدة مبادئ حاسمة: الدفاع عن حقوق العمال الأساسية، والحاجة إلى تقسيم أوضح للمسؤوليات بين هياكل النقابات العمالية العالمية والإقليمية ودون الإقليمية، وضرورة ترسيخ الاستراتيجيات العالمية في الواقع الإقليمي. من منظور النقابة العربية، هذه الاستنتاجات بارزة بشكل خاص. تظهر التجربة أن فعالية التمويل المناخي وسياسات الانتقال العادل تعتمد ليس فقط على حجم الموارد التي يتم تعبئتها، بل أيضا على من يسيطر على تلك الموارد، وتحت أي ظروف يتم نشرها، وبأي نتائج اجتماعية وعمالية وتنموية.

في الواقع، غالبا ما تكون تدفقات تمويل المناخ إلى المنطقة العربية غير كافية، وضعيفة الهدف، وتعتمد بشكل كبير على القروض بدلا من المنح، مما يزيد من تقييد المساحة المالية ويقوض الاستثمار العام في الحماية الاجتماعية والتعليم والتوظيف العام. علاوة على ذلك، لا تزال النقابات العمالية ومنظمات العمال مستبعدة من عمليات اتخاذ القرار على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، رغم كونها من بين الأكثر تأثرا مباشرة بالانتقال.

وفي ظل هذا السياق، يسعى هذا التقرير إلى تقديم تحليل يركز على النقابات العمالية لتمويل المناخ والانتقال العادل في المنطقة العربية. يفحص الهيكل الحالي لتمويل المناخ الدولي، ويحلل تداعياته الملموسة على الاقتصادات العربية وأسواق العمل، ويحدد الفجوات الهيكلية التي تعيق الانتقال الاجتماعي العادل. والأهم من ذلك، يوضح الدور الاستراتيجي والمسؤوليات والتوصيات السياسية لقادة النقابات العمالية العربية

01. الهيكل المالي الدولي للانتقال المناخي

المشهد الحالي

يتم توجيه تمويل المناخ اليوم عبر أربعة طرق رئيسية:

- تمويل ثنائي من الدول المتقدمة.
- البنوك الإنمائية متعددة الأطراف (MDBs) والمؤسسات المالية الدولية.
- العمليات التي تقودها الأمم المتحدة، لا سيما مفاوضات COP وإطار تمويل التنمية (FfD).
- التمويل الخاص، الذي يروج له بشكل متزايد كالمحرك الرئيسي للانتقال.

ورغم زيادة تدفقات التمويل المناخي، إلا أنها لا تزال غير كافية، وموزعة بشكل غير متساو، وتعتمد بشكل كبير على الديون، خاصة بالنسبة للدول النامية. ولا تزال نسبة كبيرة من تمويل المناخ تأخذ شكل قروض بدلا من منح، مما يزيد من الضغوط المالية ويحد من مساحة السياسات العامة.

وسعت البنوك متعددة الأبعاد محافظها المناخية، لكنها لا تزال تعطي الأولوية للمشاريع «القابلة للمصرف»، غالبا على حساب التكيف والخدمات العامة والحماية الاجتماعية. لقد اعترفت عمليات الأمم المتحدة انها بالحاجة إلى الإصلاح والإنصاف، ومع ذلك لا تزال الآليات الملزمة للتنفيذ والمساءلة ضعيفة. وفي الوقت نفسه، فإن التمويل الخاص متقلب ومدفوع بالربح ومنفصل عن معايير العمل.

من المتوقع أن تؤدي الصفقة، التي تبلغ قيمتها إلى 120 مليون دولار، إلى تعزيز التآزر بين عمليات التكنولوجيا واللوجستيات. يضع الاستحواذ كقائد سوق في تكنولوجيا سلسلة التوريد.

02. الفجوات الهيكلية

من منظور العمال والجنوب العالمي، يعاني النظام الحالي من أربعة عيوب رئيسية:

- فجوة الحجم: التعهدات القائمة أقل بكثير من الاحتياجات الحقيقية.
- تحيز الديون: يتم تمويل العمل المناخي من خلال قروض تعمق الديون.
- إهمال التكيف: أولويات التمويل، التخفيف من التأثيرات البشرية والعاملة الفورية.
- الاقصاء الاجتماعي: نادرا ما يتم ادماج حقوق العمال، والأجور والصحة النفسية، والحوار الاجتماعي.

هذه النقاط تقوض إمكانية الانتقال العادل وتنقل تكاليف العمل المناخي على العمال والمجتمعات الضعيفة.

تمويل المناخ: الالتزامات مقابل الاحتياجات الحقيقية

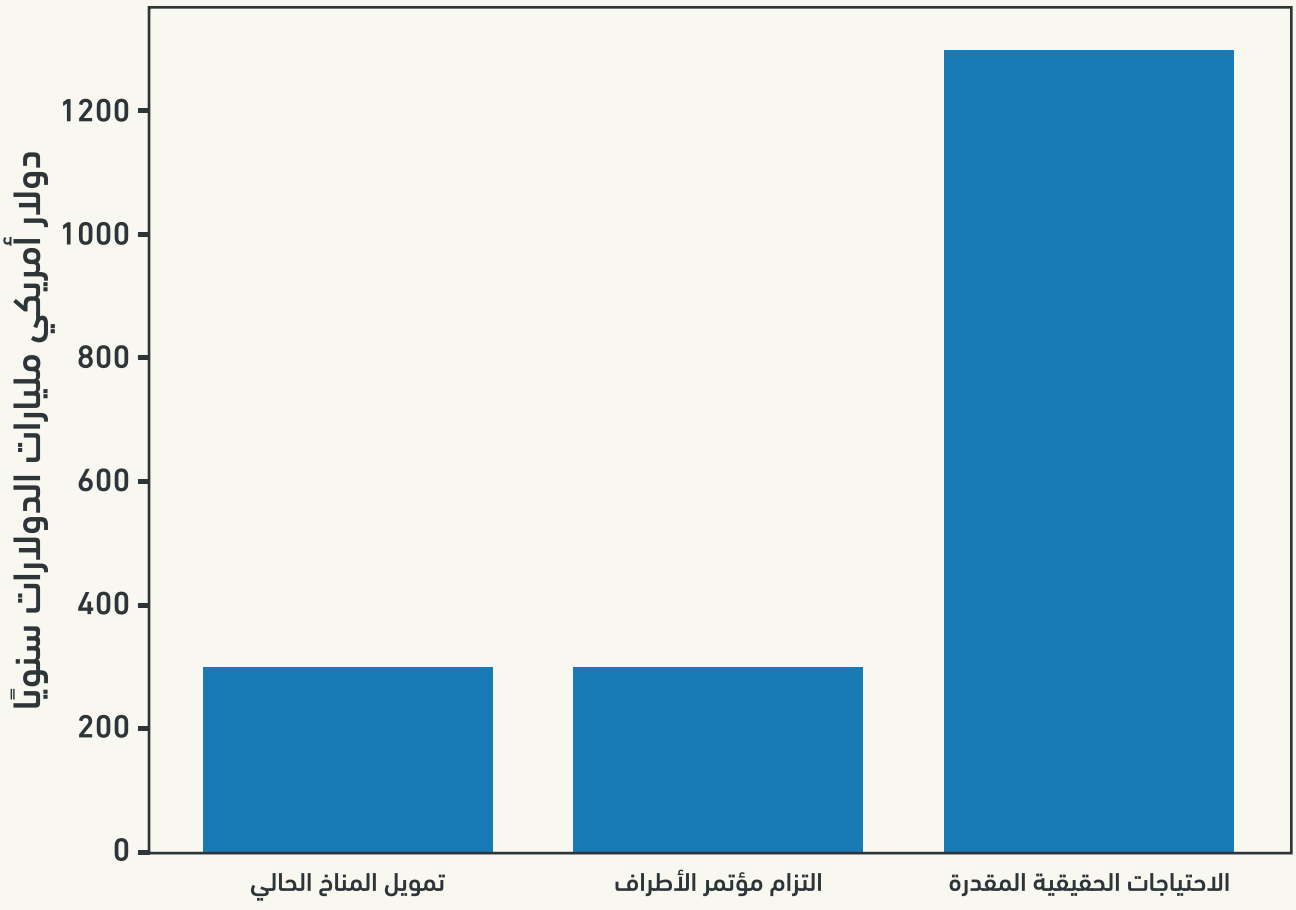

03. وضع الدول العربية ضمن نظام تمويل المناخ

منطقة تتميز بالتباينات ونقاط الضعف المشتركة

المنطقة العربية متنوعة في نظامها المناخي لكن أخطار المناخ تمتد في العديد من المناطق حيث تتسم بالحرارة الشديدة، وندرة المياه، والتصحر، وتآكل السواحل، وانعدام الأمن الغذائي، وضغط الطاقة تؤثر بالفعل على حياة العمال وظروف العمل.

وفي الوقت نفسه، تنقسم الدول العربية بشكل عام إلى ثلاث فئات:

- الدول المصدرة للنفط والغاز، حيث يؤثر الانتقال على الإيرادات العامة، ونماذج التوظيف، وأنظمة العمل المهاجر.
- دول ذات دخل متوسط وذات ديون مرتفعة، حيث يأتي تمويل المناخ غالبا كقروض مشروطة مرتبطة بالتقشف وإصلاح الدعم.
- الدول المتأثرة بالصراعات والهشة، حيث يزيد الضغط المناخي من النزوح، وعدم الرسمية، وانهيار المؤسسات.

على الرغم من هذه الاختلافات، يظهر نمط مشترك وهو المساحة المالية المحدودة، والتعرض العالي لصدمات المناخ، وضعف الحماية الاجتماعية، خاصة للعمال غير الرسميين والمهاجرين.

04. التكيف كقضية عمالية

في الدول العربية، التكيف ليس ثانويا، بل مركزيا. تؤثر الإجهاد الحراري، ونقص المياه، وانهيار البنية التحتية، والمخاطر الصحية بشكل مباشر على الإنتاجية والأجور والسلامة المهنية. ومع ذلك، يظل تمويل التكيف هامشيا وبطيئا وغير متوافق مع احتياجات سوق العمل.

بالنسبة للعمال، تظهر أزمة المناخ من خلال:

- ظروف عمل غير آمنة،
- ارتفاع تكاليف المعيشة،
- الضغط على الخدمات العامة،
- توسع الأعمال غير المستقرة وغير الرسمية.

من المتوقع نمو إيرادات بنسبة 8٪ سنويا مع توسع في عروض التكنولوجيا الخاصة بها.

هيكل تمويل المناخ: المنح مقابل القروض

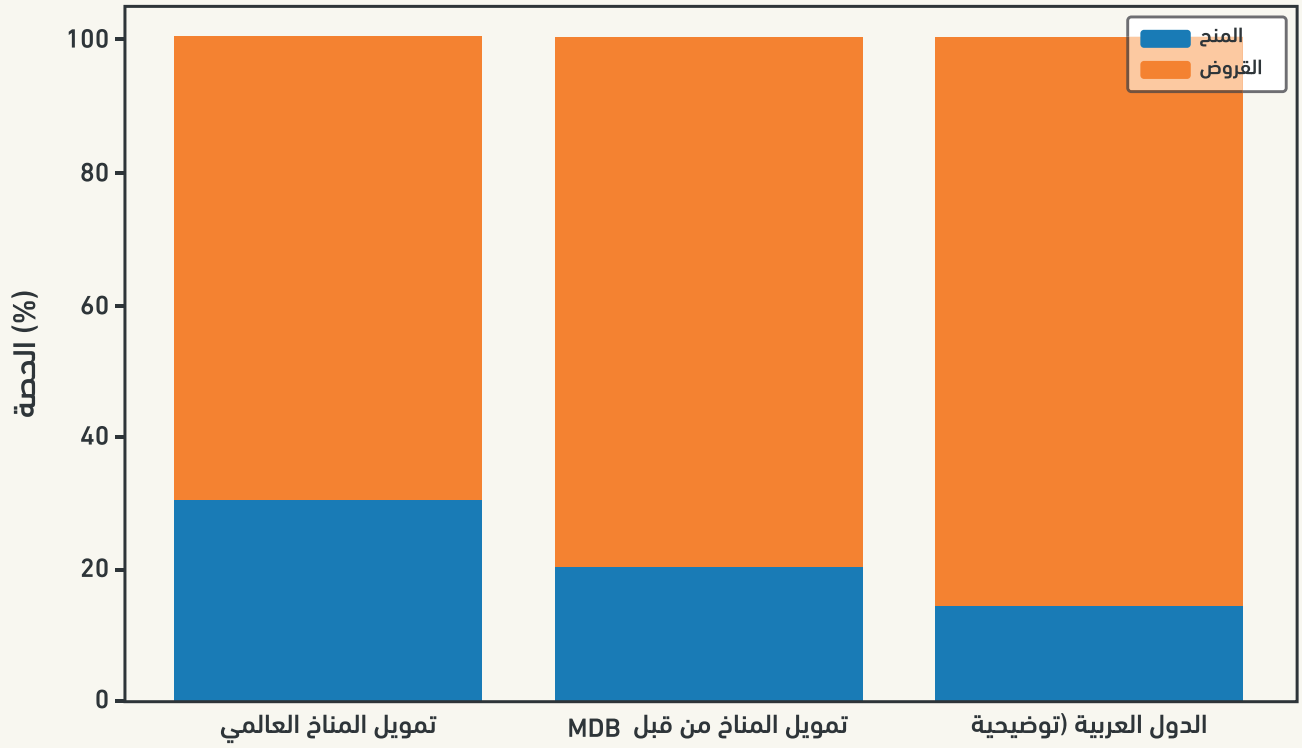

05. التمويل الإقليمي: فرصة غير مستغلة

بعيدا عن آليات تمويل المناخ العالمية، تمتلك المنطقة العربية موارد مالية كبيرة وأدوات تنمية إقليمية لا تزال غير مستغلة إلى حد كبير في دفع تحول مناخي عادل يركز على العمال. تدير مؤسسات مثل الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (AFESD)، والبنك الإسلامي للتنمية (IsDB)، وصندوق أوبك للتنمية الدولية (OFID)، وصناديق الثروة السيادية الوطنية مجتمعة مئات المليارات من الدولارات. ومع ذلك، غالبا ما تعطي استثماراتهم في المشاريع المتعلقة بالمناخ الأولوية للبنية التحتية أو أمن الطاقة أو العوائد المالية، مع اهتمام محدود بالعمل اللائق أو حقوق العمال أو الحوار الاجتماعي.

بنوك التنمية الإقليمية والاستثمار المناخي

تمول المؤسسات المالية الإقليمية بالفعل مشاريع واسعة النطاق في قطاعات الطاقة المتجددة، وإدارة المياه، والنقل، والتنمية الحضرية، والتي تعد مركزية للتخفيف من آثار المناخ والتكيف معه. على سبيل المثال:

وقد مول البنك الإسلامي للتنمية مشاريع الطاقة الشمسية والرياح في المغرب ومصر والأردن، مما ساهم في تعزيز القدرة على الطاقة المتجددة. ومع ذلك، تبلغ النقابات العمالية عن شفافية محدودة فيما يتعلق بجودة الوظائف، وممارسات التعاقد الفرعي، ومعايير السلامة المهنية في هذه المشاريع. يدعم الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مشاريع تحلية المياه والبنية التحتية في الخليج وشمال أفريقيا، وهي ضرورية للتكيف مع المناخ، ومع ذلك نادرا ما تشمل هذه الاستثمارات التزامات ملزمة بشأن التوظيف المحلي، أو تطوير المهارات، أو التفاوض الجماعي. يمكن أن يحول تضمين شروط الانتقال العادل مثل احترام معايير العمل الأساسية لمنظمة العمل الدولية، وخلق الوظائف المحلية، والتشاور النقابي هذه المشاريع من استثمارات تقنية بحتة إلى محركات للتنمية الشاملة.

المنطقة العربية: واقع تمويل المناخ غير المتكافئ

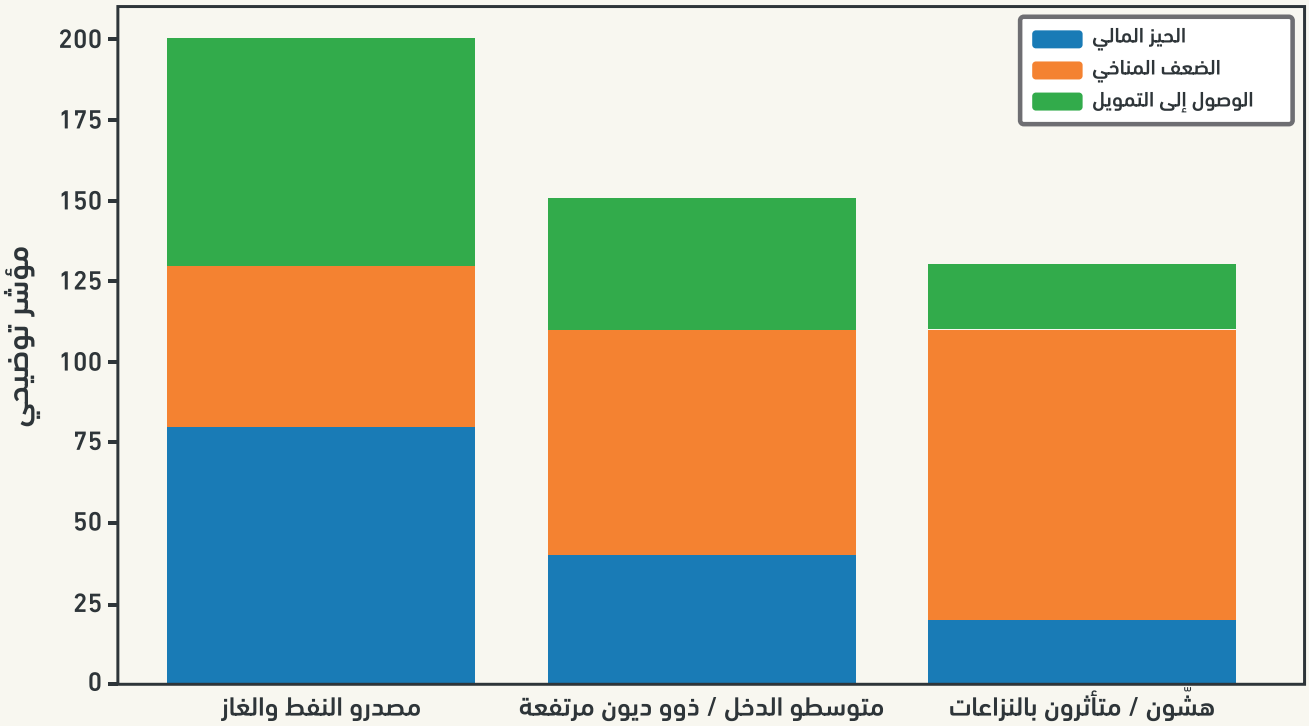

صناديق الثروة السيادية: رأس المال المناخي بدون ضمانات اجتماعية

تدير عدة دول عربية بعضا من أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم، بما في ذلك السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر. تستثمر هذه الصناديق بشكل متزايد في الطاقة المتجددة، والهيدروجين الأخضر، وتقنيات منخفضة الكربون، محليا وخارجيا.

ومع ذلك، غالبا ما تسترشد هذه الاستثمارات باعتبارات تجارية وجيوسياسية، دون وجود ضمانات اجتماعية أو عمالية منهجية. على سبيل المثال:

تعد الاستثمارات في مشاريع الهيدروجين الأخضر في مصر وعمان، المدعومة برأس المال الخليجي، بخلق فرص عمل لكنها تفتقر إلى أطر واضحة لانتقال المهارات، وأمن الوظائف، وتمثيل العمال.

تعتمد المشاريع المتجددة الكبيرة التي تمول من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص غالبا ما تعتمد على العمالة المؤقتة أو المتعاقدة من الباطن أو العمالة المهاجرة، مما يثير مخاوف بشأن العمل غير المستقر وضعف حماية العمال.

يمكن للنقابات العمالية أن تلعب دورا حاسما في الدعوة إلى بنود اجتماعية في استراتيجيات الاستثمار الإقليمية، لضمان دعم الثروة العامة للتوظيف الجيد والتماسك الاجتماعي، بدلا من إعادة إنتاج عدم المساواة القائمة.

المالية العامة للتكيف والبنية التحتية الاجتماعية

كما يحمل التمويل الإقليمي إمكانات غير مستغلة للتكيف مع المناخ، خاصة في قطاعات المياه والزراعة والإسكان والخدمات العامة التي تعتبر ضرورية لكل من الصمود المناخي والتوظيف. في الدول المعرضة للمناخ مثل العراق والسودان واليمن وفلسطين، يمكن للصناديق الإقليمية أن تدعم:

برامج التوظيف العامة في استعادة الأراضي، والبنية التحتية المائية، وإدارة النفايات.

الخدمات العامة الصامدة للمناخ، بما في ذلك أنظمة الصحة والتعليم القادرة على تحمل الصدمات المناخية الشديدة.

مشاريع على مستوى البلديات والمجتمع، حيث يمكن للسلطات المحلية والنقابات العمالية تصميم استراتيجيات التكيف بشكل مشترر ومع ذلك، وبدون حوار اجتماعي مؤسسي، فإن هذه الاستثمارات تخاطر بنقل العمال والمجتمعات، مما يقوض الاستدامة على المدى الطويل.

لماذا معايير العمل والحوار الاجتماعي مهمان؛ يمكن أن يصبح التمويل الإقليمي رافعة حاسمة للانتقال العادل فقط إذا كان يحكمه مبادئ اجتماعية واضحة. ويشمل ذلك:

- الامتثال الإلزامي لاتفاقيات منظمة العمل الدولية في جميع مشاريع المناخ الممولة إقليميا.
- آليات حوكمة ثلاثية تشمل الحكومات وأصحاب العمل والنقابات العمالية على مستوى المشاريع والسياسات. الشفافية والمساءلة في تخصيص التمويل، والمشتريات، وممارسات التوظيف.
- بدون هذه الضمانات، يخاطر التمويل المناخي الإقليمي بتكرار أوجه القصور في الآليات العالمية مما يعزز الديون، والخصخصة، وهشاشة العمل بدلا من تمكين العمل اللائق والعدالة الاجتماعية.

الدور الاستراتيجي للنقابات العمالية العربية

بالنسبة للنقابات العربية، يمثل التمويل الإقليمي تحديا وفرصة في آن واحد. يتيح التواصل مع مؤسسات مثل AFESD، وIsDB، وصناديق الاستثمار الإقليمية للنقابات إلى:

- الدعوة إلى أطر انتقال عادل مصممة خصيصا للواقع الاقتصادي والاجتماعي العربي.
- الدفع نحو شروط العمل والاجتماعية الملزمة في الاستثمارات المتعلقة بالمناخ.

- استعادة التمويل العام كأداة للرفاهية الجماعية، وليس فقط «النمو الأخضر» المدفوع بالسوق.
- يتطلب إطلاق هذه الإمكانات مشاركة منظمة ومنسقة للنقابات العمالية على المستوى الإقليمي، لضمان أن يساهم تمويل المناخ في العالم العربي ليس فقط في تقليل الانبعاثات، بل في العمل الكريم، والحماية الاجتماعية، والمشاركة الديمقراطية.

06. دور منظمات النقابات العمالية العربية

تلعب المنظمات النقابية العربية دورا استراتيجيا ولا يمكن استبداله في إعادة تشكيل تمويل المناخ وسياسات الانتقال.

الدور السياسي والمؤسسي يجب أن تتصرف النقابات العمالية على النحو التالي:

- صوت سياسي جماعي يربط تمويل المناخ بحقوق العمال.
- قوة مضادة لنماذج التحول المدفوعة بالتقشف والسوق المدفوعة.
- جسر بين الالتزامات العالمية والواقع الوطني.

يتطلب ذلك تنسيقا إقليميا، ومواقف سياسية واضحة، ومشاركة مستمرة في المنتديات الدولية والإقليمي ترسيخ تمويل المناخ في الحوار الاجتماعي يجب على النقابات المطالبة بالاندماج الرسمي في:

- استراتيجيات المناخ الوطنية،
- إصلاحات الطاقة والدعم،
- مجرد خطط انتقالية،
- برامج ممولة من MDB والمتبرعين.

السياسات المناخية المفروضة دون تفاوض تقوض الشرعية والاستقرار الاجتماعي

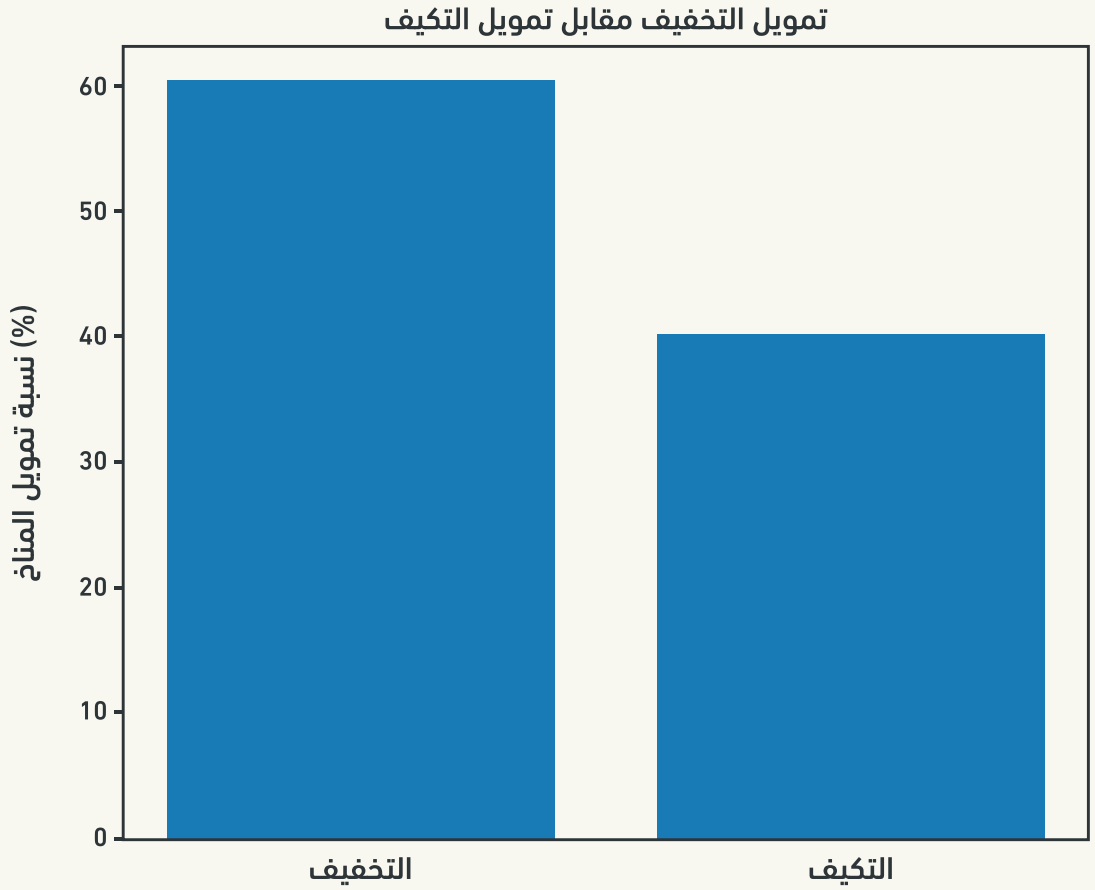

07. توصيات للمنظمات النقابية العربية

1. حول تمويل المناخ

- الدعوة إلى تمويل المناخ بالمنح الأولى، خاصة التكيف.
- دعم تخفيف الديون ومبادلات الدين مقابل المناخ والحماية الاجتماعية.
- رفض تمويل المناخ المرتبط بالتقشف أو تآكل حقوق العمال.
- تعزيز التمويل العام وبنوك التنمية العامة بدلا من النقاط التي تضعف الحماية.
- شروط العمل الملزمة بالطلب في جميع التمويل المتعلق بالمناخ.

2. حول الانتقال العادل وحماية العمال

- حماية العمال في القطاعات كثيفة الكربون من خلال ضمانات الدخل، وإعادة التدريب، وإعادة الانتشار.
- أعط الأولوية لأنظمة OSH، والحماية من الحرارة، والتكيف في مكان العمل كإجراءات انتقالية أساسية.
- ضمان دعم تمويل المناخ الوظائف اللائقة والقابلة للنقابات.

3. عن العمال المهاجرين وغير الرسميين

- تضمين حماية قابلة للتنفيذ للعمال المهاجرين في جميع الاستثمارات المناخية.
- استخدم التمويل المناخي لتوسيع مستويات الحماية الاجتماعية ومسارات التشكيل الرسمية.
- معالجة قضايا العمل عبر الحدود من خلال تنسيق النقابات الإقليمية.

4. حول المناصرة الإقليمية والعالمية

- تطوير موقف نقابي عربي مشترك بشأن تمويل المناخ والانتقال العادل.
- إشراك المؤسسات المالية العربية الإقليمية لإنشاء نوافذ انتقال عادلة.
- تنسيق التدخلات في COP، وFfD، والمؤسسات المالية الدولية، ومنظمة العمل الدولية.
- صيغ تمويل المناخ كقضية عدالة مناخية ومسؤولية تاريخية.

08. الخاتمة

بالنسبة للمنظمات النقابية العربية، يعد التحول المناخي صراعا سياسيا حاسما في العقود القادمة.

السؤال ليس ما إذا كان الانتقال سيحدث، بل من سيدفع تكاليفه، ومن يقرر، ومن يستفيد. يتطلب التحول المناخي العادل في المنطقة العربية:

- تمويل عام خال من الديون
- حوار اجتماعي قوي
- حماية حقوق العمال
- والتنسيق الإقليمي قائم على التضامن.

يجب على النقابات العمالية أن تضع نفسها ليس كمراقبين، بل كجهات مركزية تشكل الشروط المالية والاجتماعية والسياسية للانتقال.

فجوة الانتقال العادل: الواقع مقابل رؤية النقابات

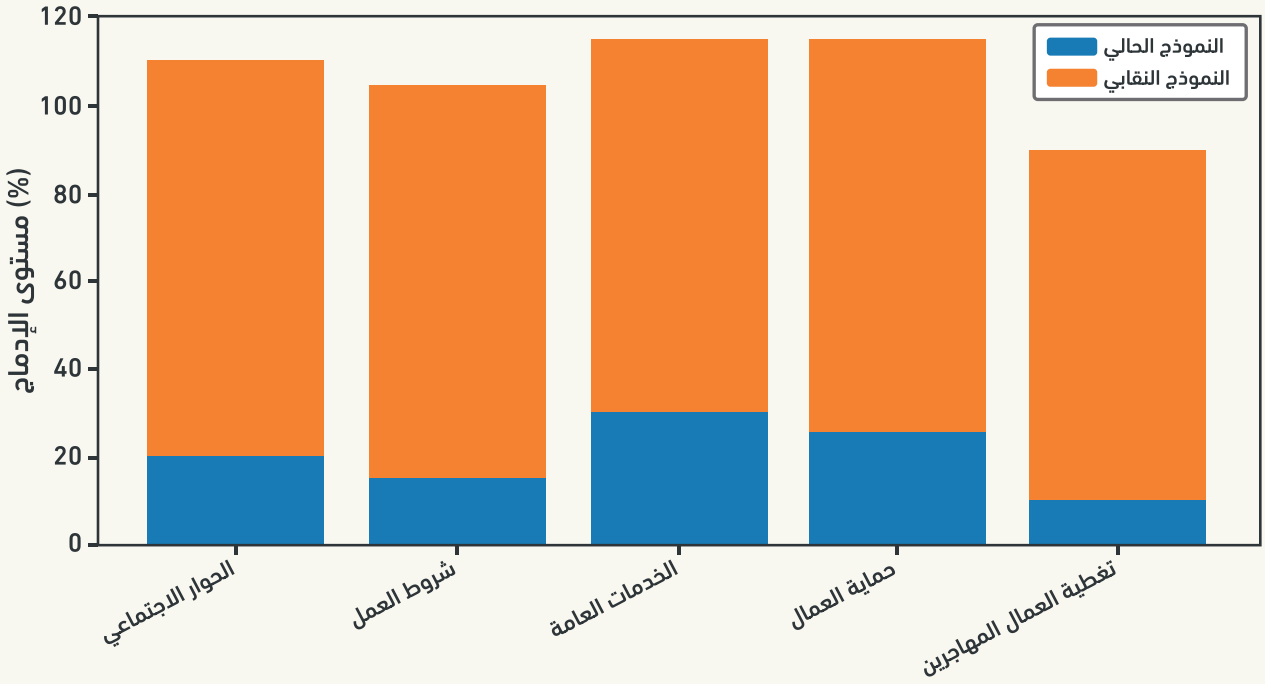

المصادر:

- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2023–2024): تمويل المناخ المقدم والمحفز من قبل الدول ا لمتقد مة
- قرارات مؤتمر الأمم المتحدة الإطاري بشأن تغير المناخ (COP26–COP30) : هدف جماعي جديد كمي لتمويل المناخ
- البنوك الإنمائية متعددة الأطراف (2023): تقرير مشترك حول تمويل المناخ
- البنك الدولي وصندوق النقد الدولي: تمويل المناخ، استدامة الديون، وتقارير ا لتنمية
- عملية تمويل الأمم المتحدة للتنمية (FfD) – نتائج 2025
- الاتحاد الدولي للنقابات (ITU): الانتقال العادل، تمويل المناخ، وملخصات سياسات حقوق العمال
- منظمة العمل الدولية: عمل جيد، تقارير الصحة المهنية والصحة المهنية وتغير المناخ
- مؤشرات إقليمية توضيحية بناء على بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وبيانات التنمية العربية

الهيكلية المالية الدولية
للانتقال المناخي
فبراير 2026

الهيكلية المالية الدولية للانتقال المناخي

فبراير 2026

الاتحاد العربي للنقابات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATION